



نحو رؤية نقدية للبحث التربوي العربي

أ.د. جمال علي الدهشان

عميد كلية التربية
جامعة المنوفية

g_eldahshan@yahoo.com

نحو رؤية نقدية للبحث التربوي العربي

أ.د. جمال على الدهشان

عميد كلية التربية - جامعة المنوفية

مقدمة: يلعب البحث العلمي دوراً أساسياً في تقدم المجتمعات وتطورها وأصبح الاهتمام به من المقاييس الرئيسية التي تقاس بها حضارة الشعوب وتقدمها ، وتعد مؤسسات التعليم العالي مثل الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث ، البؤر الرئيسية التي تصدر عنها البحوث العلمية ، حيث يشكل البحث العلمي العمود الفقري لها ، وأهم الأنشطة التي تناط بالعاملين بها .

يُعد البحث التربوي مجالاً من مجالات البحث العلمي يهتم بمعالجة المشكلات والقضايا التربوية، بهدف الوصول إلى حلول ممكنة ومناسبة لها ، كما يمكن أن يساهم في رسم السياسة التربوية، وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة لصنع القرار التربوي بطريقة رشيدة ، ويمهد لعمليات التغيير والتجديد التربوي وإثراء المعرفة وتوظيفها لحل المشكلات.

فالبحث التربوي يُعد أحد الأدوات الهامة التي لا غنى عنها لمواجهة المطالب المتجددة لمنظومة التعليم ، سواء من حيث تقديم معالجة علمية موضوعية للمشكلات والقضايا، أو من حيث صوغ الحلول والقرارات التي يقود تبنيها نحو تطوير الأداء التربوي عموماً، وضمان القوة والفاعلية للمؤسسة التعليمية في ظل عالم يتجه بقوة نحو الإبداع ، وتصنيع المعرفة باعتبارها وقود النهضة الحديثة، ووسيلة أساسية للانضمام إلى مجتمعات المعرفة، فالمنظومة التعليمية في أي بلد لا يمكنها أن تستقيم وتتجح في أداء دورها كقاطرة للتنمية، وركيزة أساسية في البناء الحضاري إلا إذا تمتع البحث التربوي بدور في تدبير وتوجيه السياسة التعليمية الخاصة بها، ورصد العوائق والمشكلات التي تحد من فاعلية المخططات والمشاريع التربوية ، سواء كانت هذه المعوقات داخلية ناشئة عن خلل في التصورات، أو خارجية منبثقة عن تفاعل المؤسسة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي.

فالعملية التربوية لا تستقيم ولن تتجح في إعطاء النتائج المرجوة إذا لم تتأسس على بحث علمي يساعد على فهمها، وإظهار عللها، والوعي بجوانب القصور والضعف فيها

والمعوقات التي تقف في وجه نجاحها، إن العمل التربوي الذي لا يوجهه أو يدعمه البحث العلمي يكون عملاً عشوائياً عبثياً، كما أن التربية التي يعوزها البحث التربوي تكون غير قادرة على رؤية إمكانات المستقبل لأنها تكون مشدودة أكثر إلى الماضي.

الأمر الذي يتطلب ضرورة أن يرتبط البحث التربوي بالعملية التربوية في مختلف أبعادها وبالقضايا التي تطرحها من خلال الاهتمام بتطوير المناهج وبتقويمها وبأساليب التدريس، وبالسياسة التعليمية وبإعداد المدرسين وبتدريبهم أثناء الخدمة وبتقويم الكفاية الداخلية والخارجية للمؤسسات التعليمية وبأساليب التقويم التربوي وتقنياته عامة، إضافة إلى اهتمامه بالمسائل ذات الطابع الاستشراقي من خلال اهتمامه بوضع السياسات والاستراتيجيات التربوية إلى غير ذلك من الأمور المتعلقة بمستقبل النظام التعليمي بكافة جوانبه، بالشكل الذي يساعد على اتخاذ كثيرا من القرارات الرشيدة من أجل تقويم وتطوير النظم التربوية في كافة جوانبها، أن العملية التربوية لن تستقيم لن تستقيم العملية التربوية ولن تتجح في إعطاء النتائج المرجوة إذا لم تتأسس على بحث علمي يساعد على فهمها، وإظهار عللها والوعي بجوانب القصور والضعف فيها والمعوقات التي تقف في وجه نجاحها.

إن البحث التربوي أصبح في الوقت الحاضر مطلباً اجتماعياً لمواكبة الحاضر والاستجابة لمطالبه، في ظل ما تعانيه مؤسساتنا التربوية من تراجع في أدوارها، وعجزها عن الاستجابة للإقبال المتزايد على التعليم، بل والعجز في تقديم التعليم الذي يرضى طموحات طالبه، والبطء الشديد في مساندة التطور التكنولوجي والعلمي المذهل، وضعف ارتباطها في أهدافها ومناهجها وأساليبها بالواقع. والاعتماد الشديد على استيراد مخططات ونظريات منزوعة من سياق اجتماعي وفكري يبلغ حد التضاد مع واقعنا. وقيمنا. ومعتقداتنا.

ومن ناحية أخرى يعد البحث التربوي في عالمنا العربي حاجة اجتماعية ضاغطة على القيادات السياسية والتربوية، لأن الواقع التربوي العربي كما يرى الطاهر الابراهيمي (2014) لم يمسه الفحص العلمي بالقدر الكافي ولم يستوف حقه من الفحص الدقيق والاستقصاء المكين، في ظل ما يشهده هذا الواقع من تحديات عديدة داخلية وخارجية تؤثر بصورة واضحة على الأجيال الجديدة.

والواقع انه على الرغم من الأهمية الواضحة للبحث التربوي ودوره في تطوير العمل

التربوي وتوجيهه، إلا أن العديد من الدراسات والمؤتمرات والندوات، أكدت أن واقع البحث التربوي في بلادنا لا يبعث على الارتياح، بل انه سببا مهما من أسباب الشلل الذي يصيب العملية، وانه يعاني أزمة حقيقية، تحتم على كل المعنيين والمشتغلين به، ضرورة البحث في جوانب تلك الأزمة، وتقديم مقترحاتهم العملية للخروج منها، بما يمكن ان يزيد من كفاءته، والدور المأمول منه لإحداث نقلة نوعية في نظم التعليم بالبلاد العربية.

ان المتابع او المعاش للبحث والفكر التربوي في البلاد العربية سواء كان ممارسا أو منظرًا حين يتأمل ما يكتب وما ينشر من كتب ودوريات وبحوث لأعضاء هيئات التدريس والباحثين، وإنتاج وإجازة ما يتم من رسائل للماجستير والدكتوراه والتي تمثل كما هائلا وجهدا، يجد انها تدور في طريق نهج واحد مكرر يغلب عليه النمطية، ويتعرض لموضوعات ودراسات وبحوث سبق تناولها من قبل، او تم نقلها عن تفكير ومنهجية الآخرين، حتى لا ندرك جديدا فيه، فالكلام مكرر ومعاد دون ادنى اضافة او نقد وتمحيص، ودون إخضاع هذا المجال للفكر الرصين، بل الأمر قد وصل إلى تشابه البحوث بعناوينها دون رؤية فكرية حاكمة تضبط حركة البحث التربوي العربي تقوم على

دراسة الواقع ونقده وتقديم تصورات ورؤية واضحة عن ذلك.

فعلى الرغم من القفزات النوعية التي تحققت في مجالات التربية والتعليم بالبلاد العربية إلا أن النتائج ليست في مستوى الطموح، والمخرجات في اغلب الأحوال دونها، فعوائد التنمية التربوية قليلة ولا تحظى

بثقة عالية من صانعي القرار، وهو ما يثير التساؤل حول قدرة استجابة التربية في العالم العربي للمتغيرات والتحديات المعاصرة، ودور البحث التربوي في تأمين نجاح التربية والمدرسة في تحقيق أهدافها.

وانطلاقا من أهمية الإنتاج والبحث العلمي التربوي في إصلاح وتطوير البيئة التربوية العربية بكافة جوانبها ومستوياتها ومراحلها، ومع الأخذ في الاعتبار كم الإنتاج العلمي التربوي الذي يتزايد يوما بعد يوم، في ظل تزايد عدد الباحثين في هذا المجال سواء في مرحلتي الماجستير والدكتوراه أم بحوث الترقية لأعضاء هيئة التدريس، ومع ظهور دوريات ومجلات عربية جديدة وعديدة، وتزايد انعقاد المؤتمرات والندوات التي تعكس كم وكيف هذا الإنتاج في البيئة العربية، فالبحث العلمي التربوي لم يعد مقصورا على عدد محدود من الاكاديمين، وعدد قليل من الاجهزة والجهات، وانما اصبح من

«
على الرغم من القفزات
النوعية التي تحققت في
مجالات التربية والتعليم
بالبلاد العربية إلا أن النتائج
ليست في مستوى الطموح

المشاغل الوظيفية أو الاهتمامات الرئيسية لآلاف الأكاديميين من جهات عديدة رسمية وغير رسمية حكومية وغير حكومية (جامعات، مراكز بحثية جمعيات علمية وغيرها)، كل هذه الأمور تتطلب ضرورة إلقاء نظرة نقدية لواقع البحث التربوي العربي، ومدى ارتباطه بطبيعة الظاهرة التربوية والبيئة التربوية العربية، ومدى التزامه ومراعاة مناهجه للأسس والقواعد المتعلقة بذلك، وجدوى نتائجه. من خلال تناول النقاط التالية:

أولاً: التحديات التي تواجه البحث التربوي العربي:

يواجه البحث التربوي العربي العديد من التحديات والمتغيرات الآنية والمستقبلية - هذه التحديات تتنوع ما بين تحديات موجودة بالفعل، وتحديات من المتوقع حدوثها فهي ما زالت تتجمع في سبيلها للتشكل والتبلور، وتحديات أخذت طريقها إلى التشكل بالفعل - لا بد من التعرف عليها، وعلي مدي انعكاسها علي البحث التربوي قبل تناول الرؤية النقدية للبحث التربوي العربي، كما يرتبط بعضها بطبيعة التربية ويرتبط بعضها الآخر بالواقع والظروف التي تمر بها الدول العربية ونظم التعليم بها من أبرز هذه التحديات ما يلي:

➤➤
لا نجد إجماعاً على
محتوى البرامج التربوية
أو كفاءة طريقة من طرق
التعليم أو طريقة من
طرق التقويم

طبيعة التربية نفسها والتي لا يوجد اتفاق حول مادتها محتواها وإجراءاتها وأهدافها، فالناس غير مجتمعين على الأهداف التي ينبغي أن تسعى إليها التربية، ولا على مفهوم الطبيعة الإنسانية وطبيعة المعرفة، كما أننا لا نجد إجماعاً على محتوى البرامج التربوية أو كفاءة

طريقة من طرق التعليم أو طريقة من طرق التقويم، حيث يقرر بيترز Peters أنه لا يوجد إجماع على أهداف التربية، والمنهج محل خلاف في كل مكان، ولا تسلم طرق التعليم من النقد، وليس لدينا معرفة أكيدة عن كفاءة كل طريقة، وعدم الاتفاق ليس وليد اليوم، بل أنه موجود بين المفكرين والفلاسفة - منذ وقت طويل من ذلك ما نجد في إحدى ملاحظات أرسطو نفسه إذ يقول "ينبغي ألا تغيب عن أذهاننا طبيعة التربية أو الوسائل الصالحة لتحقيقها، ويشهد الوقت الذي يقيس فيه خلافاً فعلياً حول الموضوع، فالناس غير مجتمعين على الموضوعات التي ينبغي أن يتعلمها الصغار، ولا يتفقون على الغاية المنشودة من تعليمها، هل هي الفضيلة مجردة أم الحياة الطيبة؟ والناس في شك في الاتجاه السديد للتربية هل تسعى إلى تنمية العقل أم إلى غرس القواعد الأخلاقية؟".

هذا الأمر يشكل احد ابرز التحديات التي تواجه إجراء البحوث في ذلك المجال خاصة

عندما يسعى الباحثين فيه إلى تطبيق الإجراءات المنهجية في العلوم الطبيعية عليها، أو عندما يسعون من وراءها إلى التوصل إلى قوانين تشبه تلك القوانين التي توجد في العلوم الطبيعية.

والواقع أن الظاهرة الإنسانية (النفسية والتربوية) هي ظاهرة معقدة متشابكة يختلط فيها الذاتي بالموضوعي، ويمر فيها المنهج وأدواته وتفسير النتائج من خلال مدركات الباحثين ووسائل إحساسهم، وهو ما يشكل تحدياً يواجه العديد من الباحثين في هذا المجال.

فعمل الباحث في هذا المجال ليس بالسهولة الممكن تصورهما لأن البحث في ظاهرة إنسانية معقدة مثل التربية تحتاج جهداً وصبراً وبحثاً مضمناً عن الحقيقة، كما عليه التريث والتأني وعدم التسرع في إصدار الأحكام إذا ما أراد لعمله قيمة علمية ومصدراً يمكن الإعتماد عليه لتصويب وتقويم اعوجاجات العملية التربوية.

صعوبة إقناع أصحاب القرار بوجاهة البحث التربوي وبأهميته في توجيه السياسات التربوية والممارسات التعليمية التعلّمية، ووجود فجوة بين الباحثين والممارسين، بسبب عوامل متعددة من بينها تباين ثقافة كل من الباحثين وصناع السياسة، وإنتاج أنواع من البحوث لا تخدم صناعة السياسات، وضعف الآلية البحثية التابعة لوزارات التربية والتعليم وعدم تكامل الجهات البحثية المنتجة للبحوث وعدم التنسيق فيما بينها، إضافة إلى ندرة وجود شراكات بين مؤسسات البحث التربوي ووزارات التربية في القضايا ذات الصلة بالعملية التربوية.

ففي كثير من الأحيان لا تصل نتائج البحوث إلى صنّاع القرار ممّا يجعل الاستفادة منها في مجال التطبيق ضعيفة، ويرجع ذلك إلى عدم إيمان صنّاع القرار بالأبحاث ونتائجها، كتابة الأبحاث بلغة علمية وغير إجرائية يصعب على صنّاع القرار التربويين فهمها، والاستفادة منها وتطبيق نتائجها، حتى وصل الأمر إلى وصف البعض للتربويين باللفظية والثرثرة وقلة الجدية في اتباع المنهج العلمي الصحيح في إجراء بحوثهم، واعتقاد بعضهم أن تطوير العملية التربوية والتعليمية مسؤولية قاصرة بالقائمين على السياسة التعليمية والمنفذين لها دون غيرهم، ولكن الحقيقة تؤكد أنها مسؤولية مشتركة بينهم وبين الجهات المعنية بالبحث في الجامعات وكليات التربية ومراكز البحث وبين المسؤولين عن السياسة التعليمية.

فنتائج البحث التربوي العربي لم تحسم كثيراً بل لا نبالغ إذا قلنا كافة القضايا المتعلقة بالتربية، ولم تتجح في تقديم إجابات شافية لقضاياها أو حلول واضحة لمشكلاته، أن أغلب

الأبحاث التربوية التي يتم إنجازها، لا تخرج بعيداً عن نطاق الجامعات ومراكز البحوث، بل إن معظم البحوث التي تجرى في أروقة الجامعات تمثل تمارين بحثية، أما البحوث التي ترتبط بالواقع وتنبثق من حاجاته الفعلية، التي يقوم بها فرق من العلماء والخبراء كبحوث كبرى تتبناها هيئات تصرف عليها وتوفر لها الميزانيات وتؤكد علاقة وثيقة بينها وبين صاحب القرار، فهي نادرة إن لم تكن غير موجودة.

هذا التحدي يتطلب ضرورة تحسين قنوات الاتصال بين منجزى الأبحاث ومستخدميها، وتقليص الهوة والتفاوت بين ثقافة المنتج للبحث وثقافة المستخدم له، وإعادة صياغة عملية صناعة السياسات التعليمية وربطها بمؤسسات البحث التربوي وما تقدمه الدراسات التي تتم فيها من نتائج ومقترحات في هذا المجال.

قلة الموارد المالية اللازمة للارتقاء بالبحث التربوي إلى درجة تجعله أكثر فاعلية في معالجة القضايا التربوية ذات الأولوية لكل دولة من الدول، وندرة مشاركة القطاع الخاص في تمويل أنشطته، نظراً لارتباط البحث التربوي بالقطاعات التي لازالت بعض الدول العربية تعتبرها وزارات خدمية، فلا زالت فكرة النظر إلى التعليم على أنه استثمار بل أنه أفضل استثمار قاصرة على التصور النظري دون أن يكون له صدى واضح في الواقع التطبيقي من خلال توافر الميزانيات الكافية للانتقال بتلك الفكرة من الواقع النظري إلى جانب التطبيق .

إن قلة الموارد المالية المخصصة للبحث التربوي هي جزء قلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي والتعليم بصفة عامة، فلا زالت نسبة المخصصات الموجهة لقطاع التعليم والبحث العلمي والتربوي أقل بكثير من المستهدف، وأقل بكثير من تلك النسب في الدول المتقدمة.

حيث تؤكد إحصائيات اليونسكو لعام 2004م أن الدول العربية مجتمعة خصصت للبحث العلمي ما يعادل 1.7 مليار دولار فقط، أي ما نسبته 0.3% من الناتج القومي الإجمالي، أما في إسرائيل فقد وصلت النسبة 4.7% من الناتج القومي الإجمالي. علماً أنه ينفق على البحث والتطوير المدني في مؤسسات التعليم العالي ما يوازي 30.6% من الموازنة الحكومية المخصصة للتعليم العالي بكامله.

صعوبة الحصول على البيانات والإحصائية البحثية الدقيقة، وعدم توافرها بالصورة التي تساعد الباحث على إجراء بحثه بصورة صحيحة وكفاءة، ولعدم وجود قواعد صحيحة للمعلومات أو ندرتها، فهذه الإحصاءات وتلك البيانات قد لا تكون متوفرة،

أو تصدر متأخرة سنة أو سنتين (نظراً لأن أجهزة الإحصاء فيها متخلفة بشرياً وفنياً)، أو بسبب قلة الوعي بأهمية البيانات وضرورتها للبحث العلمي، مما يجعل الكثير منها قديماً، وغير كاف، بالإضافة إلى ما تتسم به هذه الإحصاءات بعدم الدقة، مقصوداً بها الدعاية، ولذلك تعتمد على المبالغة، لا على الواقع، مما يجعل البيانات المتوفرة - حتى ولو كانت حديثة - عاجزة عن مساعدة الباحث في الوصول إلى الحقيقة التي ينشدها، هذا بالإضافة إلى صعوبات تفسير تلك البيانات والإحصاءات لأنها جافة جامدة، لا تفسر الواقع الذي ينشده الباحث، ولا تلقى عليه إلا ضوءاً خافتاً.

عدم وجود فلسفة تربوية عربية محددة وواضحة المعالم توجه كافة الممارسات التربوية العربية ومن بينها الممارسات المتعلقة بالبحث التربوي، فقدرة أي نظام تعليمي وكفايته تتوقف بدرجة كبيرة على انطلاقه من فلسفة تربوية تضطلع بدور نقدي وتحليلي يمكن أن نصف جانباً منه بأنه (ابستمولوجي) وبدور تسيقي (للتسيق بين معطيات العلوم التربوية المختلفة وجوانب التربية الواقعية المتباينة)، وبدور توجيهي (عن طريق تعرف الاتجاهات التي يشير إليها تحليل الواقع التربوية والاجتماعي في مسيرته نحو المستقبل، والكشف عنها وتوضيحها وتأييدها.

«
●
غياب الفلسفة التربوية
يؤدي بالضرورة إلى
عدم الجدوى من وضع
أي إستراتيجية لتطوير
النظام التعليمي

إن غياب الفلسفة التربوية يؤدي بالضرورة إلى عدم الجدوى من وضع أي إستراتيجية لتطوير النظام التعليمي، وإن عدم إعلان المجتمع عن فلسفته التربوية، يترتب عليه غياب المرجعية التي يلجأ إليها القارئ بصناعة البشر ليتبصروا بما ينبغي عمله، وما لا ينبغي عمله، وإذا غاب الإطار المرجعي (أي الفلسفة التربوية) أصبح الباب مفتوحاً أمام التخبط والاجتهادات الفردية، ومن ثم التعثر في تحقيقي التنشئة الصحيحة المرغوب فيها.

أن غياب فلسفة تربوية عربية أصيلة أدى إلى استيراد فلسفات تربوية أجنبية غير ملائمة أعاق النظام التعليمي أكثر مما ساعدت على مواجهة كثير من مشكلاته، فالوطن العربي يعاني من تبعية فكرية للغرب لا تتضح في مجال كما تبرز في ميدان التربية والفكر التربوي، وأنه لا يكاد يوجد فكر تربوي أصيل، بل يوجد آراء ونظريات تربوية غريبة (أوروبية وأمريكية) نقلت من أوطانها الأصلية، وغرست في البلاد العربية رغم الاختلاف الكبير بين البيئات العربية والغربية.

كما أن غياب تلك الفلسفة أدى بدوره إلى افتقاد الرؤية الشاملة لدى كثير من الباحثين في المجال التربوي، حيث تقتصر معظم البحوث التربوية علي معالجة أثر عدد محدود من المتغيرات علي ظاهرة معينة ومن ثم يصعب علي أي باحث بمفرده أن يكون صورة شاملة عن كل العوامل المؤثرة في الظاهرة وذلك أنه محكوم بعوامل الوقت والجهد والكلفة وتزداد المشكلة حدة عندما لا يتقرب باحث آخر من نفس المشكلة لدراسة العوامل الأخرى المؤثرة فيها حتي تكتمل تصوراتنا عن جميع الأبعاد والعلاقات المتصلة بالظاهرة موضع الدراسة، صحيح انه مع وجود الظواهر التربوية في كليتها فإنها تتطوي كذلك علي جوانب فردية جزئية ونظراً لأنه بين الكل والجزء علاقة دينامية فإن فهم الظواهر التربوية لا يتم بكفاءة إلا باعتبار الكليات والجزئيات في آن واحد، ولذلك فإن الباحثين في التربية في حاجة إلى بحوث كلية للظاهرة التربوية من خلال فهم جوانبها الجزئية وتفاعل الكلية مع الجزئية في الظاهرة.

ثانياً: واقع البحث التربوي العربي :

يشير واقع البحث التربوي العربي من خلال ما تم تداوله في عدد من الأبحاث والدراسات حول الوضع الراهن للبحث التربوي، إلى عدد من الأمور التي لا بد من الوقوف أمامها وتحليلها والوعي بكافة جوانبها قبل تقديم الرؤية المستقبلية المقترحة وهذه الأمور تتمثل فيما يلي:

1 - غياب الخريطة القومية البحثية وعدم وجود سياسة واضحة المعالم للبحث التربوي على المستوى العربي، يمكن أن تستند إليها المراكز البحثية والجامعات لتحديد محاور البحوث وتنفيذها إضافة إلى عدم وجود استراتيجيات تضبط الأولويات بالرجوع إلى مطالب المجتمع واحتياجاته ومشكلاته ومتطلبات خطط التنمية الخاصة به، مما ترتب عليه القيام بالبحوث بصورة اجتهادية أن لم تكن عشوائية، كما ترتب عليه تكرار البحوث، وأصبح الأمر متروكاً للمزاج الشخصي في الاختيار والسهولة في الإجراء.

2 - افتقاره للأصالة والإبداع حيث تقر عدد من الدراسات ضعف الأصالة والإبداع في البحوث التربوية على مستوى الأقطار العربية، وان كان ذلك بنسب متفاوتة، وتتمثل هذه الظاهرة في أن البحوث المنجزة عبارة عن تكرار لأبحاث الغير مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليها ولا توجد بها إضافات حقيقية للمعرفة في مجالات تخصصها، يعجز أصحابها عن إعطاء تفسير كامل لنتائجها أو استخلاص المؤشرات الهامة منها، لذلك تظل أهميتها متدنية ومحدودة.

إن قصارى ما يمكن أن يضطلع به الباحث هو «تجميع ما تفرَّق» - على حدّ تعبير أحمد أمين - وبصورة «مبتذلة» وصلت إلى حد «القص واللصق» (cut and paste) مع سطورة «الحاسب الآلي»، وتعاضم استخداماته، وتتفاقم «الأزمة»، ومع «فوضى» استخدام «الإنترنت» حيث يستطيع أي باحث أن يكتب عن «دراسات سابقة لم يرها، ولم يقرأها !!».

أن كثيراً من رسائل الماجستير والدكتوراه ليست في جوهرها إلا محض استعادة لبحوث أجنبية أو محض تطبيق لأدوات بحث غربية على عينات من العرب، كما أن الكثير من هذه الأبحاث - كما يرى البعض - ما هي إلا مبادرات لملء الفراغ التربوي باستيراد مخططات ونظريات منزوعة من سياق اجتماعي وفكري يبلغ حد التصادم مع واقعنا . وقيمنا . ومعتقداتنا، وعدم التعامل مع البحث التربوي باعتباره فرعاً معرفياً يمتلك فكره الخاص ويحمل دينامية نموه وتطوره وتاريخه الخاص وفلسفته وسوسولوجيته ومدارسه ومناهجه وأزماته، من المجتمع الذي يوجد فيه.

وفى هذا الإطار يرى هاني عبد الستار « أنه يجب أن نميز بين فئتين من الباحثين: الفئة الأولى - النادرة - تمثل نماذج فريدة، وبديعة، ومتميزة. .. باحثون جادون، وملتزمون. .. متمكنون من العلم، وأساليب التفكير فيه. .. تلك الفئة الواعدة أشبه ما تكون بجبات لؤلؤ منشور، تبعث على الأمل، والرجاء في مستقبل مأمول، وقدما بحوث أصيلة رصينة متميزة فكانت لهم الكلمة والإسهام والإضافة، وشاركوا في إنتاج معرفة حقيقية، تلك التي

كثيراً من رسائل الماجستير والدكتوراه ليست في جوهرها إلا محض استعادة لبحوث أجنبية أو محض تطبيق لأدوات بحث غربية

تُصنف فلسفياً بأنها first hand knowledge - وإن كنا نخشى عليها من الأمواج العاتية للحياة العامة، والخاصة، والمهنية- أمّا الفئة الثانية، وهي الكثرة الغالبة، فهم من "صائدي الشهادات" degree hunters - حسب التوصيف الفلسفي -، يمثلون خليطاً من "الهواة"، و"المقلدين"، يتأرجحون بين "انتحال"، أو "استساخ" بحوث سابقة، يفتقرون - لقلة الحيلة !! - إلى أيسر قواعد الصنعة !! أفرزوا إنتاجاً مشوهاً، ومشوشاً، يعوق نمو الميدان، ويقوّض مستقبله، فجاءت الأبحاث مفككة في مبناها ومعناها، ولا جديد فيها، ومشوشة مشوهة، معرفة مستعملة أو مستهلكة، ولا تُمثل قيمة ولا يرجى منها نفع أو فائدة ويصدق عليها التصنيف الفلسفي بأنها second hand knowledge ومن ثم فإنني لا أجد لتلك الأطروحات وصفاً أصدق، ولا أدق من كونها "نفايات بحثية" !! يتعين التخلص منها و"دفنها" حتى لا تلوث حياتنا التربوية".

3 - معظم البحوث التربوية غير مرتبطة بمدرسة فكرية معينة وينقصها العمق، والإجراءات البحثية غير دقيقة تماماً، ولذلك فإن نتائجها غير موثقة بدرجة كافية، والكثير من هذه الأبحاث يعجز أصحابها عن إعطاء تفسير كامل لنتائجها، أو استخلاص المؤشرات الهامة منها، ولذلك تظل أهميتها متدنية ومحدودة، فهي مبعثرة وغير مرتبطة بمدرسة فكرية تربوية معينة، وفي هذا الإطار فهناك من يرى أن « البحث التربوي قد أضحى - في الأغلب الأعم - بحثاً تجزيئياً، يمارس في ظل غياب نظرية مترابطة (نموذج إرشادي)، وبمنأى عما يجرى من أبحاث في الميادين الحليفة allied disciplines، ”وإنه أصبح - وبصفة متزايدة - معزولاً عما يجرى من تطورات في الميادين القريبة منه والمشابهة له إلى الحد الذي معه يمكن القول أن الدراسات التربوية أضحت في حالة ركود وجمود“.

4 - كثيراً من البحوث التربوية تخلو من دراسة مشكلاتنا التربوية الحقيقية والواقعية، بل تستمد مجالاتها من اتجاهات البحوث التربوية في المجتمعات الغربية - إضافة إلى الاستغراق في المسائل الأكاديمية والبعد عن المشكلات الواقعية - ومن ثم فهي تبدو مغتربة عن واقعنا التربوي، وليس أدل على ذلك من تلك البحوث التي تستقر على رصف مكتبتنا التربوية، ولا نجد أي صدى أو تفاعل مع هذا الواقع، فبحوثنا التربوية لازالت حبيسة التنظير الغربي، تنهل من مصادره، وتلتزم مناهجه، والاستغراق في دراسة موضوعات تقليدية وهامشية «مزيفة»، وحين يتصدى لمشكلات حقيقية - إذا حدث ذلك -، فلا يحدث ذلك إلا في إطار تجزيئي، ومن ثم باتت وظيفته إعادة إنتاج المجتمع أكثر من نقد الواقع، والعمل على تغييره، وتطويره.

»»
**بحوثنا التربوية لازالت
 حبيسة التنظير الغربي،
 تنهل من مصادره، وتلتزم
 مناهجه، والاستغراق في
 دراسات تقليدية وهامشية**

وهي لذلك لا تفلح في فهم وتفسير الواقع التربوي الذي تعلنه مجالها لها، وتأتي نتائجها هجينة بلا تماسك أو وحدة، لا توجد بها إضافات حقيقية للمعرفة في مجالات تخصصها وذلك لتشعبها من ناحية وعدم أصالتها من ناحية ثانية.

5 - التركيز في معظم بحوثنا علي البحوث التربوية الكمية ومع غياب البحوث الكيفية أو النوعية، تلك البحوث التي عجزت عن فهم وتفسير بعض مفاهيم وقضايا الفكر والتربوي ومشكلاته، وضحالة ما أعطت خلال ما يقارب من قرن من الزمان، ولعدم تركيزه على قضايا التربية المفصلية والكبرى، بسبب عدم ملاءمتها أصلاً لدراسة الظواهر التربوية والاجتماعية المعقدة، والتي لا يجوز افتعال تفتيتها أو تكميته بصورة

غير صحيحة من أجل دراستها، حيث اكتفت تلك البحوث بالتركيز على دراسة المتغيرات المدرسية «من خلال علاقات الارتباط الإحصائية، فربطت بين المدخلات والمخرجات، وتركت المدرسة وما يدور بداخلها من تفاعلات اجتماعية وثقافية كصندوق أسود لا نعلم ما يدور داخله».

لقد تسيد البحث العلمي في ميدان التربية نموذجاً إرشادياً ” كميّاً ” تمت صياغته وفقاً لما هو سائد في العلوم الطبيعية، يعلى من شأن الملاحظة والوقائع الرقمية، ويتسلح بأساليب الإحصاء وفنونه، لبلوغ الغاية والمقصد ألا وهي إثبات العلاقات السببية، وتعليلها.

لقد أدت النجاحات المبهرة التي حققها البحث العلمي في مجال العلوم الطبيعية، إلى حالة من ”الافتتان“ أو قل ”الانحسار“، وانشغل أهل الميدان بالمتغيرات التي تتحكم في الظاهرة وتحديدها وتشبيتها، وانشغلوا بحجم العينة وكيفية اختيارها، وبالآدوات وكيفية بنائها، وتحكيمها، وحساب صدقها، وثباتها.. إلى آخر تلك المنظومة؛ في محاولة للإمساك بالظاهرة ”التربوية“ في حياض مطلق، وموضوعية موهومة.

وأن البحث التربوي يسير وفق نمط (نموذج !!) تقليدي متوارث؛ منقطع الصلة مع ما تشهده الميادين الحليفة من تطورات، وأنه يشهد حالة من ”الافتتان“ بالنموذج الكمي، وحالة من الجفاء - يصل عند البعض إلى حد العداء - مع النموذج الكيفي.

إن دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية (السلوكية) تختلف عن دراسة الظواهر في العلوم الطبيعية والفيزيائية، لذا فإنها تحتاج إلى طرق بحث مختلفة، يكون التركيز فيها على فهم السلوك الاجتماعي والإنساني من منظور داخلي، يرتبط بطريقة تعايش الأفراد المشاركين مهنيّاً في مؤسسة معينة، ومن دوافع اجتماعية محددة، حيث أن السلوك الإنساني مرتبط بالسياق الذي حدث فيه، والواقع الاجتماعي الذي يعايشه.

فالظاهرة التربوية والاجتماعية تتفرد بخصيصة هي: تغلغل العوامل الثقافية والحضارية في بنيتها، ومن ثم فإن وعي وفهم واستيعاب الباحث ”للفضاءات“ - حسب التي تتشكل فيها ووفقاً لها الظاهرة يُعدُّ واجباً ابتداءً ، ولمزماً انتهاءً، وتلك الفضاءات هي: الفضاء التاريخي، والفضاء الثقافي، والفضاء التربوي، فالظاهرة التربوية ”نبت أصيل“ للفضاء التاريخي الذي نشأت فيه ونمت وتطورت، ولخصوصية الفضاء الثقافي الذي ولدت فيه وعاشت، وطبيعة الفضاء التربوي الذي حدّد طريقة تناولها والتعامل معها، فهي ظاهرة متعددة الميادين“ Multidisciplinary، الأمر الذي يُحتم على

الباحث أن يكون على تواصل "حقيقي" مع ما يجري من تطورات في "الميادين الحليفة" allied disciplines.

أن الاقتصار على أساليب البحث الكمي وتطويع الظواهر الاجتماعية لتتماشى معها لا يمكن الباحث من قياس وتفسير الظواهر الاجتماعية ولا يتعدى كونه إسقاطاً لمنهج العلوم الطبيعية التي تختلف في خصائصها عن الظواهر الاجتماعية.

إن أخطر ما يهدد البحث في جامعاتنا يتمثل في ضعف الطرق التي ينفذ بها؛ فهي تسير على "منهج التقليد لا منهج التجديد"، فبالرغم من تنوع مداخل وأساليب وأدوات البحث (في العلوم الإنسانية بالتحديد: العلوم التربوية، والإدارية، والنفسية والاجتماعية)، إلا إن المتتبع للإنتاج البحثي يلحظ غلبة أدوات وأساليب المدخل الكمي (الدراسات المسحية والتجريبية، وخلافها)، في إغفال واضح للمدخل النوعي، بالرغم من الجهود المكثفة التي تبذل في سبيل تطوير إطاره الفلسفي والمفاهيمي، وأساليبه، وأدواته، وإجراءاته، وتزايد عدد الكتب والمجلات والجمعيات المتخصصة فيه،

➤➤
أخطر ما يهدد البحث في
جامعاتنا يتمثل في ضعف
الطرق التي ينفذ بها؛ فهي
تسير على "منهج التقليد
لا منهج التجديد"

فالسيادة ما تزال قائمة للأساليب الكمية، مما يعني، حتماً انخفاض جودة البحث العلمي، من المقبول أن نجادل أن الباحثين بجامعاتنا تطرقوا لكثير من المواضيع ولكنهم لم يبحثوها، وإن توهموا ذلك، لأن المدخل الكمي وحده غير صالح لدراسة جميع القضايا البحثية في مجتمع يحظى بحراك اجتماعي كبير، ويواجه العديد من القضايا المختلف عليها العولمة، الجودة، المواطنة،

التسرب، العنف. . وغيرها، كما أن "الكثير من هذه الأبحاث في ظل الأسلوب الكمي يعجز أصحابها عن إعطاء تفسير كامل لنتائجها أو استخلاص المؤشرات الهامة منها، لذلك تظل أهميتها متدنية ومحدودة.

وتتبع أهمية الأساليب والأدوات النوعية في أنها تبحث جوانب في السلوك الإنساني يصعب على الأساليب والأدوات الكمية بحثها، وانطلاقاً من مسلمة أن الأساليب والأدوات الكمية، لا تكفي للإجابة بصدق عن جميع الأسئلة البحثية، فبينما تهتم الدراسات الكمية بتحليل العلاقات السببية بين المتغيرات، في مقاييس كمية مختصرة، تذهب الأبحاث النوعية بصورة عميقة لتكشف عن المعاني والعمليات التي ينشأ منها السلوك الإنساني، الفردي والجماعي.

فالبحث النوعي لا يكتفي بوصف الأشياء كما هي بل يسعى للحصول على فهم أعمق للصورة الكبرى التي يكون فيها ذلك الشيء، ويسعى إلى معرفة كيف وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه، وكيف يشعر الناس المحيطين بها، وما آراؤهم حولها وما المعاني التي يحملونها عنها.

6 - ينظر أعضاء هيئة التدريس إلى الإنتاج العلمي على أنه شأن ذاتي وينشرون أبحاثهم لأغراض الترقية وليس لأغراض التنمية والحاجة المجتمعية إليها، وبما أن الترقية بحاجة إلى عدد من البحوث المنشورة في مجلات محكمة، فيضطر الباحث إلى تجزئة البحث الواحد وتقسيمه وبعثته في عدة بحوث بالدوران حول الموضوع نفسه، فمرة دراسة استطلاعية وأخرى ميدانية ثم تحليلية وأخيراً تطبيقية، فهذا ما يحدث في البحوث التربوية والاجتماعية وأحياناً في مجالات أخرى، فهي صدى مباشر لبعض اهتمامات أعضاء هيئة التدريس وليست جواب لمشكلة أو قضية تربوية معينة تعاني منها البيئة التربوية المحلية أو العربية، وحتى تأتي أبحاث عضو هيئة التدريس على مستوى جيد، فمن المفروض أن ينتمي إلى مدرسة فكرية معينة من شأنها أن تحدد له اهتماماته من ناحية وأن تحدد مساراته البحثية من ناحية ثانية.

ينظر (هيئة التدريس) إلى الإنتاج العلمي على أنه شأن ذاتي وينشرون أبحاثهم لأغراض الترقية وليس لأغراض التنمية والحاجة المجتمعية

7 - قلة البحوث الجماعية وقلة التعاون بين أعضاء هيئة التدريس في التخصص الواحد سواء على مستوى الجامعة أو القطر أو الإقليم، أو بين التخصصات في العلوم الأخرى، نتيجة ضعف التعاون بين الباحثين لإعداد بحوث مشتركة، أو ما يعرف بالتأليف المشترك (co-authorship). - ففي التأليف المشترك يقوم أكثر من باحث بإعداد بحث علمي ضمن خطة عمل تطوي على مساهمة كل باحث بعمل أو دور محدد - فالتأليف الفردي هو النمط السائد في إعداد البحوث في كافة التخصصات التربوية، على الرغم من أن ذلك يخالف طبيعة التربية وطبيعة مشكلاتها المتشابكة والمتداخلة، فالكثرة الغالبة من المشكلات تتطلب ضرورة التكامل والتعاون والتنسيق بين التخصصات التربوية من أجل التصدي لها، وبذلك يمكن أن يكون للبحوث تأثيرها وأهميتها في الواقع العملي، وتعمل على تضيق الفجوة بينها وبين هذا الواقع.

إن هذا يتناقض مع طبيعة المشكلة التربوية في مجالها الحيوي وواقعها العملي، فالمشكلة التربوية في هذا الواقع لا تعرف التصنيفات أو الأقسام في التخصصات التربوية، لأنها

واحدة ولا تقبل التجزيء، فلها متغيراتها المتعددة وعلاقاتها المتعددة المتفاعلة، المتأثرة ببعضها والمؤثرة في بعضها، صحيح هناك بعض المشكلات النوعية التي يمكن أن يختص بها قسم أو تخصص معين، ولكن هذه المشكلات قليلة للغاية أما الكثرة الغالبة من المشكلات فدراساتها تتطلب التكامل والتنسيق والتعاون بين التخصصات التربوية من أجل التصدي لها.

ان ما يشهده العصر الحالي من تحديات ومشكلات عديدة معقدة ومتنوعة في شتى مجالات الحياة ومن بينها التربية في ظل الثورة المعلوماتية والاتصالية، يستوجب عند دراستها والبحث فيها وجود كم متنوع ومتعاون من الخبرات والقدرات والمهارات البشرية، وهو ما يستوجب العمل في شكل فرق بحثية مصممة ومتعاونة بطريقة فعالة تمتلك مهارات وقدرات مختلفة ومتكاملة لدراسة القضايا التربوية من كافة جوانبها، وهو ما يتطلب نشر ثقافة العمل الجماعي او العمل بروح الفريق بين جميع الباحثين، من خلال دورات تدريبية عن اهمية الجماعي وتدريبهم على تكوين الفرق البحثية، مع وجود خريطة بحثية تتضمن قضايا وموضوعات تتعلق بذلك.

ان من ابرز مظاهر ازمة الفكر التربوي العربي - كما يرى عزيز حنا داود- تبلور في تسيد الوضعية المنطقية Logical Positivism كمنهج للفكر والتي تتحدد معالمها في التعامل مع الخبرات المحسوسة والتي يمكن ملاحظتها وقياسها، والاعتماد على المدخل الذري الضيق في التفكير والبحث والاستغراق في الاستخدام غير الرشيد للتقنيات كأدوات والأجهزة والمقاييس والاستفتاءات والإحصاء للمزيد من التكميم والضبط، والتركيز المعالجة الميكانيكية للظاهرة، والبعد عن النظرة الكلية التي تنظر إلى كل قضية بوصفها جزء في شبكة علاقات (زمانية - مكانية) ولا يمكن فهمها أو تأويلها إلا بدراسة المنظومة التي تنخرط فيها.

8 - المبالغة في استخدام الأرقام والوسائل الإحصائية لتحليل بياناته، وبصورة أكثر مما يتحملة البحث، إن الأرقام وحدها هي وسيلة فقط وان وجودها واستخدام الإحصاء المعقد لتفسيرها لا يضمن مطلقا التوصل إلى تحليلات واستنتاجات دقيقة، ولكن الإطار المرجعي للباحث ونظرته النوعية للأمور وسعة اطلاعه وإلمامه بمجالات التربية من فلسفة وأصول، تمكنه من تفسير نتائجها والاستفادة منها وتوظيفها.

إن حشو البحوث التربوية بالمعطيات الإحصائية والأرقام لإضفاء العلمية والموضوعية دون التنبه إلى كونها مجرد حقائق جامدة صماء، تستلزم حسا بحثيا يُضفي عليها

التفسيرات النفسية والتربوية والخلقية اللازمة من واقع الخبرة المهنية ، مما يقضي على روح البحث ، وشخصية الباحث.

ومع التسليم بأهمية وقيمة الإحصاء في معالجة المعطيات التي تتوافر لدى الباحث، فيمكن القول: إن الإحصاء - ككل التقنيات - ليس خيراً، ولا شراً في ذاته، بل تتحدد قيمته حسب الوظيفة التي يؤديها. وإنه لمن المؤسف أن يتصور البعض أن نتائج المعالجات الإحصائية هي نتائج البحث !! ، فالأرقام- في يسر شديد - ليست أكثر من مؤشرات يستخدمها الباحث في تأويل المعطيات للوصول إلى النتائج الحقيقية للبحث.

ومع سطوة وهيمنة ثقافة الاستبيان، وأساليب الإحصاء وفنونه، عانى البحث العلمي في ميدان أصول التربية (والتربية بعامة) من ظاهرة «القراءة التقليدية للمعطيات الميدانية»: هكذا قالت العينة !!، وبلغت النسبة المئوية !!، وبلغ مستوى الدلالة !!.. إلى غير ذلك من التعبيرات الشائعة. تلك القراءة هي التي أُصطلح على تسميتها «النزعة الإمبريقية المبتذلة» vulgar empiricism - في لغة فلسفة العلم - والتي أعاققت، ولم تزل، نمو العلم التربوي «إنسانياً»، وما زالت تقيده وتكبله رافعة شعارها المبتذل «الحقائق تتحدث عن نفسها»، والأرقام تنطق... إلى غير ذلك مما يروق كثيراً من الباحثين ترديده، والترويج له. الحقائق لا تتحدث عن نفسها، والأرقام لا تنطق، وإنما «نحن» نتحدث عنها ونستطقتها؛ فالرقم لا يحمل - بصفته رمزاً رياضياً - أي مُكوّن معياري داخل بنيتها التجريدية.. هنا يلعب التحيز المعرفي (الخريطة الإدراكية) دوراً لا يتعين التهوين من شأنه، ولا التقليل من تداعياته.

معظم الأدبيات تؤكد أن الباحث لا يكون جديراً بهذا اللقب ما لم تتوافر لديه جملة من المهارات البحثية

9 - ضعف التكوين العلمي للباحث في العلوم التربوية بسبب نوعية التعليم والتدريب الذي يتلقاه في مختلف مراحل نموه وإعداده خاصة مرحلة الدراسات العليا، والقصور الذاتي وقناعته بما حصل عليه خلال مراحل إعداده دون محاولة الاحتكاك العلمي والاستزادة والاطلاع على الجديد في مجال تخصصه، وغياب المدارس العلمية والنموذج أو المثال العلمي وغيرها، الأمر الذي أدى إلى غياب الأصول والقيم العلمية وغياب العقلية الناقدة والقدرة على الابتكار والتحديد والتحليل والتفسير الرؤيوية الشاملة، ولعل ما يؤكد ذلك ما لاحظته الباحث من خلال مناقشاته للعديد من رسائل الماجستير وتحكيم البحوث المقدمة للنشر في المجلات العلمية والمؤتمرات المتخصصة وحتى البحوث المقدمة للترقية

من وجود أخطاء - وللأسف أصبحت شائعة - عديدة منها ما يتعلق ببناء تلك البحوث وتصميمها وتنفيذها وعرض نتائجها، إضافة إلى غياب التماسك الناتج عن الترجمة الحرفية المُخلة بخصائص التراكيب العربية مثلاً.

فمعظم الأدبيات تؤكد أن الباحث لا يكون جديراً بهذا اللقب ما لم تتوافر لديه جملة من المهارات البحثية تؤهله، وتمكنه من ارتياد رحلة البحث العلمي بمكنة وتميز. ولسوف يقتصر تناول تلك المهارات على جانب واحد بعينه لما له من أهمية، وخطورة، وأثر بالغ في مجمل إجراءات البحث التربوي، وعملياته، وأعني به تحديداً: اللغة، والأسلوبية، والترجمة.

وعليه، فامتلاك الباحث للحس اللغوي يُعدُّ «فرض عين» لا تستقيم عمليات وإجراءات البحث من دونه، فمن خلاله سوف يعرف كيف يقرأ، وكيف يفهم: أمّا حينما يتلاشى الحس اللغوي لدى الباحث - كما هو حاصل اليوم - فإنه يصير « نموذجاً » لتوصيف « الجاحظ » حين قال: إنه يعي غير ما قلنا، ويقول غير ما يعيه، ويكتب غير ما يريده. هذا هو تحديداً «حال» معظم الباحثين في زماننا هذا !!

➤➤
النقد التربوي توظيف
متكامل ومنسجم ومتناغم
لضروب المعرفة الإنسانية،
والممارسات المهنية

هذا الأمر يتطلب إعادة النظر بالخطط والبرامج الدراسية في الجامعات في مرحلة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وتضمن هذه الخطط والبرامج مواد تركز على إعداد الطلبة لإتقان المهارات البحثية.

10 - غياب الرؤية النقدية في البحوث التربوية والتي يمكن أن تتم من خلال معايشة الباحث لموضوع بحثه، وان يندمج في الموقف الذي يدرسه بدرجة تمكنه من معرفة آليات وديناميات التفاعل الاجتماعي، ومعرفة القوى الاجتماعية المرتبطة به وتبنى آليات، فبدون هذه الرؤية يفقد العمل الأكاديمي قيمته وأهميته.

إن النقد التربوي كما يرى احمد المهدي يمثل عدسة لامة لكل، أو لمعظم ما تولد من خلال المعارف المختلفة والممارسات المتنوعة. إنه توظيف متكامل ومنسجم ومتناغم لضروب المعرفة الإنسانية، والممارسات المهنية ذات العلاقة بالظاهرة التربوية المنقودة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى بصر شامل، وبصيرة نافذة.»

فأفكار البشر هي نتاج المجتمع الذين يعيشون فيه، ومن ثم لا يمكن عزلها عن السياق

المجتمعي، الذي تعمل من خلاله، ولا يمكن تفسيرها إلا في هذا السياق، ولذا فمن الضروري النظر الي المعرفة نظرة نقدية كاشفة عن القوي المتحكمة فيها، والفئات التي يتاح لها الحصول عليها، وتلك المحرومة منها بفعل القوي والفئات المهيمنة المسيطرة.

ويرتبط بهذا التوجه ما نلاحظه من ندرة وغياب او محدودية الدراسات والتصورات الفلسفية أو المفاهيمية التي يمكن ان تبحث المشكلات فى إطارها، حيث الاهتمام المبالغ فيه للرؤى المنهجية قد حجم كثيرا من الاستبصار المفاهيمى والفلسفى للمشكلات البحثية ونتائج البحوث، وقل الاهتمام بالتظير الذي يعتبر الضوء الكاشف للعمل الميدانى.

إن التحليل السسيولوجى الذي يتم بناؤه فى إطار فلسفى يعد أمرا ضروريا فى البحوث التربوية وذلك لدعم البدائل التربوية الممكنة، فمؤذج البحث النقدي Critical Research Paradigm الذي يهتم بالتطور التاريخي للظواهر التربوية والإنسانية هو شيء مطلوب بل وضروري للتنمية وتعزيز التعليم التحرري بدلا من تعزيز الوضع القائم والإبقاء عليه وهو ما يسعى إليه نموذج البحث الامبريقى

Emprical Analytic Research Paradigm

11 - هيمنة البحوث التي تتعلق بالفرضيات الارتباطية والفرقية على حساب الفرضيات السببية والشرطية، حيث يشير تحليل واقع البحوث التربوية إلى أن الفرضيات الارتباطية والفرقية هي أكثر الفرضيات المهيمنة على الأبحاث التربوية العربية لبساطة التظير

من جهة والسهولة النسبية لاختبارها امبريقيا وتجريبيا من جهة أخرى، وهو ما أسهم كثيرا في التقليل من أهمية نتائج تلك الدراسات وجدوها وقدرتها على تفسير الظاهرة التربوية.

إن تفسير الواقع التربوي من خلال العلاقات المباشرة والارتباطات او الفروق بين متغيرات الموقف التربوي، لا تعنى نفى التشابك والتلاحم والتعقيد بين المتغيرات، وما دراسة العلاقة المباشرة إلا تبسيط اصطناعيا تعسفيا لنسيج العلاقات المكونة للظاهرة، الأمر الذي يتطلب مراعاة تلك العوامل المتداخلة، وتجاوز مجرد الارتباط والفرق فى العلاقات الشرطية والسببية بما يسهم فى رفع قدرة الفرضية على التنبؤ والوصف والتفسير.

إن بساطة التظير أدى إلى شيوع الفرضيات الارتباطية والفرقية، وبساطة التظير لا تعنى بساطة الواقع، ويمثل في الغالب اتجاها ذهنيا مخلا بثناء الواقع، وتبقى الفرضيات

يشير تحليل واقع البحوث التربوية إلى أن الفرضيات الارتباطية والفرقية هي أكثر الفرضيات المهيمنة على الأبحاث

الشرطية والسببية هي الفرضيات التي تفتقر إليها الساحة التربوية اقدر على استيعاب ثراء الواقع التربوي وتحليله وتفسيره.⁽¹⁾

12- الاستخدام والتفسير غير الدقيق لمصطلح الدلالة الإحصائية حيث تعتمد البحوث التربوية على مستوى الدلالة (٠.٥) باعتباره الحد الأعلى حسابيا لقبول النتيجة على أساس أنها حقيقة ولم تخضع للصدفة، ونظر لان بعض التربويين يعتبرون هذا المعيار عاليا ومبالغ فيه نظرا لأنه مستعار من العلوم الطبيعية نظرا لأهمية وخطورة موضوعاتها حيث يجب أن يكون احتمال الصدفة في ظهور النتيجة في مثل هذه الموضوعات اقل ما يمكن وحسب خطورة الموضوع، أما في مجال القضايا المتعلقة بالبحوث الاجتماعية والتربوية فقد لا يكون هذا المعيار ضروريا، بل إن الأمر يتطلب تبنى مستويات دلالة أعلى، نظرا للاعتقاد أن كثيرا من التجارب الجديدة والأساليب الحديثة في التربية تفشل في إظهار نتائج ذات مستوى دلالة وفق هذا المعيار وبالتالي تؤول النتائج إلى رفض هذه الأساليب وإضاعة الجهود التي بذلت في بناءها وحرمان ميدان التربية من تطبيقها.

ويرتبط بتلك النقطة مسألة الفروق بين المجموعات البحثية، فعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لا يعنى أن المجموعتين متساويتين او لم يظهر اثر للمتغير التجريبي، بل قد يكون هناك فرق ولكن هذا الفرق لم يرتق إلى مستوى الدلالة الإحصائية المحددة أو اقل منها.

أن « الدلالة الإحصائية وحدها ليست كافية لصنع قرار تربوي أو نفسي، فهي شرط ضروري فقط ولكنه ليس كافياً، الكفاية تتحقق إذا ما حسبنا قوة العلاقة Strength of relationship بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وقوة العلاقة هنا المقصود بها «الدلالة العملية، والتي قد يسميها الباحث النفسي بالدلالة السيكلوجية، ويسميها الباحث التربوي بالدلالة التربوية.

(١) على الرغم من وجود فرضيات عديدة في البحث التربوي وتتمثل فيما يلي: الفرضية الارتباطية: وتتمثل في توقع علاقة بين متغيرين او أكثر، والفرضية الفرقية: وتستهدف دراسة علاقة بين متغيرين من منظور فارقى او تباينى، حيث يتم اتخاذ احد المتغيرات كاساس لتقسيم العينة الى مجموعتين او أكثر واختبار الفروق بينهما، والفرضية الشرطية: وهي تفترض ان العلاقة ليست مطردة او مباشرة بل مشروطة بمتغير او متغيرات اخرى، والفرضية السببية: تستهدف توقع علاقة تتجاوز مستوى العلاقة الارتباطية الى تأثير احد المتغيرات على غيره، والفرضية العاملة: والتي تقوم على التحليل الداخلى للمفهوم الواحد، الا ان الواقع يشير الى ان الفرضيات الارتباطية والفرقية هي اكثر الفرضيات المهيمنة على الابحاث التربوية العربية لبساطة التنظير من جهة والسهولة النسبية لاختبارها امبريقيا وتجريبيا من جهة اخرى).

والنتيجة أن كلا منهما يكمل الآخر ويعوض النقص الكامن فيه، إذ هما كوجهي العملة الواحدة، يؤدي استخدامها معا إلى إثراء نتائج البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية بل البحوث في مجالات المعرفة الأخرى.

أن ذلك يستدعي استخدام ما يعرف بالدلالة العملية كعنصر يعضد الدلالة الإحصائية فيكون اتخاذ القرار بذلك أكثر دقة، وأفضل في الاستدلال بصفة عامة.

والواقع أن ما تم عرضه عن واقع البحث التربوي العربي ما هو إلا محاولة فردية لتقديم ملامح رؤية نقدية وتحليلية لهذا الواقع، وهي محاولة أولية تتطلب مزيد من الدراسات التحليلية والنقدية حول هذا الواقع وحول غيره من القضايا المرتبطة بالتربية العربية سعياً نحو تقديم رؤية شاملة وواضحة المعالم عن واقع تربيتنا العربية وما يكتنفها من معوقات وصعاب تحول بينها وبين القيام بدورها المطلوب للانطلاق بالمجتمعات العربية لتتبوء مكانتها المأمولة بين غيرها من الأمم كما كانت من قبل في عصور ازدهار الحضارة العربية والإسلامية.

إننا في حاجة إلى القيام بثورة على الميراث المنهجي والفكري الذي يحمل الكثير من المساوئ، والذي لم يعد بدوره ملائم لروح العصر وتحدياته، ثورة على المناهج البحثية التقليدية بهدف ظهور روح جديدة تبدو من خلالها مناهج البحث واليات المناسبة، تحمل فيها ومن خلالها رؤية نقدية أصيلة تسهم في تأصيل الفكر النقدي في البحث التربوي العربي، وفي تعميق ثقافة الفكر النقدي في البحث الاجتماعي عموماً، والتربوي خصوصاً، وتحدث تحولاً فكرياً ربما يسهم في ظهور علم تربوي يرتبط بالواقع ويسهم في تغييره وتطويره، فلا يكتفي بتفسيره بل الأهم هو أن يمتد إلى محاولة تغييره.

إننا نرى انه على الرغم من كل ما سبق، فإن من الجحود أن ينكر احد أن حركة نقدية محدودة واعدة هي الآن في حيز الوعي والتفكير - من خلال بعض الدراسات في هذا الاتجاه بل والجهود المتمثلة في ظهور بعض المجلات المعنية بذلك من أحدثها « مجلة نقد وتوير مقاربات نقدية في التربية والمجتمع <http://edusocio.net> » - تحاول ان تدخل حيز التنفيذ بحذر وتخوف ولكن بثبات وإصرار لتحريك العقل العربي وتحرره وتحفيزه على الإبداع، وهذه الحركة وان كانت محدودة التأثير فإنها على الانجاز قادرة على الإسهام في تشريح الواقع التربوي تشخيصاً وعلاجاً في ضوء هوية المجتمع العربي الثقافية واطره المرجعية

المراجع

1. إبراهيم الشرع، طلال الزعبي: مشكلات البحث التربوي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية الحكومية - أبحاث مؤتمر التربية في عالم متغير- الجامعة الهاشمية 7-8 نيسان 2010.
2. احمد عبد الله الصغير البنا: بحوث الفريق كمدخل لضمان جودة البحث التربوي في كليات التربية المصرية - مجلة الثقافة والتنمية - السنة 15 - العدد 84 سبتمبر 2014. عدد خاص يضم بحوث المؤتمر العلمي العربي الثامن، الدولي الخامس - الانتاج العلمي التربوي في البيئة العربية القيمة والأثر - جامعة سوهاج 27/26 ابريل 2014
3. أسياذ محمد محمد عوض: خريطة مقترحة للبحوث التربوية في مجال التعليم الجامعي حتي عام 2025- رسالة دكتوراه في غير منشورة - كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر فرع القاهرة- 2008.
4. الطاهر الابراهيمى: رؤية في واقع البحث التربوي في العالم العربي - مجلة العلوم الانسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة - العدد الثاني - جوان 2002.
5. بشار عوض جيدوري: أثر غياب الفلسفة التربوية وانعكاساته على العملية التعليمية متاح على <http://www.basharjd.blogspot.com>
6. جامعة القدس المفتوحة/ عمادة البحث العلمي والدراسات العليا إحصائيات مختصرة حول واقع البحث العلمي في العالم العربي <http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx&id=5> 693
7. جمال على الدهشان: كيف تكتب خطة بحث بطريقة جيدة؟ How to write a research proposal - في كتاب قراءات في البحث التربوي - دار الكتب الجامعية - شبين الكوم 2015.
8. ملامح رؤية مقترحة للارتقاء بالبحث التربوي العربي - - مجلة الثقافة والتنمية - السنة 15 - العدد 84 سبتمبر 2014. عدد خاص يضم بحوث المؤتمر العلمي العربي الثامن، الدولي الخامس - الانتاج العلمي التربوي في البيئة العربية القيمة والأثر - جامعة سوهاج 27/26 ابريل 2014
9. مناهج البحث العلمي التربوي - دار الكتب الجامعية - شبين الكوم - 2011.
10. حميد بن خبيش: البحث التربوي وسؤال الجدوى متاح على <http://www.anfasse.org/07-2011-4421/19-19-17-05-12-2010/13-04-16-30-12-index.php/2010-33-19-11-26>
11. خليل إبراهيم السعادات: معوقات البحث التربوي متاح على <http://www.al-jazirah.com/20011207/com/2001ar1.htm>
12. رضا مسعد السعيد: آليات البحث التربوي بين الخطية والمنظومية- المؤتمر العربي الرابع حول

- «المدخل المنظومي في التدريس والتعلم» - دار الضيافة جامعة عين شمس 3-4 إبريل 2004.
13. رشيد أو خطو: أزمة البحث التربوي متاح على
14. /Source: <http://www.oujdacity.net/national-article-58477-ar>
15. شعبان أحمد محمد هلال: البحث التربوي بوصفه أحد أساليب التنمية المهنية للمعلمين «دراسة تحليلية» رسالة ماجستير غير منشورة - «كلية التربية - جامعة دمنهور - 2006.
16. صلاح الدين محمد توفيق، هانى محمد يونس موسى: اتجاهات الخطاب التربوي فى مجلة كلية التربية ببناها، «دراسة فى سياق بناء وإنتاج المعرفة التربوية» - مجلة كلية التربية ببناها - المجلد 17 - العدد (71) - يوليو 2007
17. طلال عبد الله الزعبي: أولويات البحث العلمي فى الوطن العربي - الندوة الثانية لآفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي فى العالم العربي - خلال الفترة (18 - 19 / 3 / 2014) بفرع الجامعة العربية المفتوحة فى الأردن.
18. عبد الرحمن عدس: البحث التربوي فى العالم العربي بين الواقع والطموح - ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر البحث التربوي فى الوطن العربي إلى أين؟ فى الفترة من 3-5 نوفمبر- 1998.
19. عبد القادر حسن خليفة: اشكالية التنظير فى البحث التربوي، رؤية نقدية حول ميتودولوجيا دراسات وبحوث اجتماعيات التربية بحوث المؤتمر السنوى الحادى عشر لقسم اصول التربية جامعة المنصورة - 27-28 ديسمبر 1994.
20. على اسعد وطفة: المثقف النقدى مفهومًا ودلالة - مجلة دراسات (نقد وتنوير) - العدد 39 خريف 2014
21. عماد أحمد البرغوثي، محمود أحمد أبوسمرة - مشكلات البحث العلمي فى العالم العربي مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ص 1133 - ص 1155، يونيو 2007.
22. فريال محمد أبو عواد، محمد بكر نوفل: البحث الاجرائى - دار المسيرة للنشر والتوزيع - عمان - 2012.
23. فؤاد علي العاجز: «البحوث العلمية وتنمية المجتمع بين الركود والفعالية»، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع بعنوان «دور الجامعات فى التنمية» جامعة الأقصى - غزة - فلسطين فى الفترة ما بين 13-15 ربيع أول/ 1425هـ الموافق: 3-5 مايو/ 2004م
24. مجدى صلاح طه المهدي: البحث العلمى التربوي بين دلالات الخبراء وممارسات الباحثين - دار الجامعة الجديدة للنشر - الاسكندرية - 2007.
25. محبات أبو عميره: أسئلة عن أزمة البحث التربوي: جريدة الاهرام عدد 26 مارس 2004 متاح على <http://yyy.ahram.org.eg/archive/2004ARTS10.HTM/26/3/>

26. محمد الأحمد الرشيد، عبد الرؤوف العاني: البحث التربوي أزمته، نواقصه، مقترحات تطويره - متاح على: <http://www.abegs.org/Aportal/Research/GolfResearchDetails?id=56>
27. محمد الدريج: البحث الإجرائي، تحسين للممارسات التربوية للمعلمين <http://www.taalimnet.com/opinion/studies/666.html>
28. محمد سكران: البحث التربوي من منظور نقدي - التربية المعاصرة - رابطة التربية الحديثة بالقاهرة - السنة الثالثة - العدد الثامن - سبتمبر 2010.
29. المنهج النقدي في البحث التربوي- جريدة الأهرام - السنة 127 العدد 42788 30 يناير 2004- مؤسسة الأهرام بالقاهرة.
30. محمد عبد الخالق مدبولي: إدراك المعلمين للعلاقة بين البحوث الإجرائية والنمو المهني دراسة ميدانية .
31. محمد عبد الرحمن اسماعيل: أهمية التأليف المشترك للبحوث العلمية- التنمية الادارية - معهد الادارة العامة بالمملكة العربية السعودية العدد 113 محرم 1435هـ.
32. محمود ابو زيد ابراهيم: ازمة البحث التربوي، دراسة تحليلية فى بحوث المناهج - مجلة التربية المعاصرة - رابطة التربية الحديثة بالقاهرة - العدد الرابع - 1986.
33. محمود حسن الأستاذ: النسق القيمي البحثي المصاحب لإنتاج الخطاب التربوي الأكاديمي لدى طلبة الدراسات العليا كمؤشر لجودة التعليم في الجامعات الفلسطينية - ورقة علمية مقدمة لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة في مدينة رام الله في الفترة الواقعة 3-5/7/2004. متاح على <http://www.qou.edu/homePage/arabic/qulityDepartment/qulityConfernce/pepars/session2/mahmod.htm>
34. موضي بنت صقر التميماط: توصيات البحوث التربوية ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر المشرفات التربويات: دراسة ميدانية في مدينة الرياض - رسالة ماجستير - كلية العلوم الاجتماعية بالرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- 1428هـ
35. مهنى محمد ابراهيم غنايم: الانتاج العلمى التربوي فى البيئـة العربية، الواقع والمأمول - مجلة الثقافة والتنمية - السنة 15 - العدد 84 سبتمبر 2014. عدد خاص يضم بحوث المؤتمر العلمى العربى الثامن، الدولى الخامس - الانتاج العلمى التربوي فى البيئـة العربية القيمة والاثـر - جامعة سوهاج 26/27 ابريل 2014
36. هانى عبد الستار فرج: بنية البحث العلمى التربوي، رؤىة فلسفية- ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمى الذى نظمته كلية التربية جامعة الأزهر بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية - القاهرة فى الفترة من 17-19 فبراير - 2007.

37. حال المعرفة التربوية، موقف فلسفي من الأطروحات العلمية في ميدان أصول التربية- ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الذي تنظمه كلية التربية - جامعة طنطا بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة تحت عنوان « حال المعرفة التربويّة المعاصرة : مصر نموذجاً » في الفترة من 2 - 3 نوفمبر 2010.

38. هاني محمد يونس موسى: دور الجامعة في تطوير البحث العلمي كمدخل لتحقيق مجتمع المعرفة: دراسة في المعوقات وإمكانية التأسيس بحث مقبول النشر بمجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية، مجلد 24، ع 2، 2014م

39. Gomaa S. Tohamy: Quality of Educational Research in Egypt – Theory and Practice <http://www.eeraecer.de/index.php?id=421&Action=showContributionDetail&conferenceUid=2&contributionUid=2214&Hash=b0f1c4414790bf01ef017dc5bff68192>, 4790bf01ef017dc5bff68192

40. Joshua. John: «The Philosophical and Sociological of Educational Research», Paper Presented at the A. A. R. E. Annual Conference, Adelaide. 29 November: 3 Decemer, 1998. University of Melbourne, P. 13, available .at: <http://www.aare.edu.au/98pap/jos98386htm>

